

Distr.: General
15 July 2019
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الخامسة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، ١٥-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١١ من جدول الأعمال

مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

تقرير الرئيس عن نتائج الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمجلس بشأن وضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها بموجب الفقرة ١ من المادة ١٣ من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمادة ٨ من مرفق الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

١ - في الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار، وفي ضوء التوصيات الصادرة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن وضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها بموجب الفقرة ١ من المادة ١٣ من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمادة ٨ من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، قرر المجلس أن يدعو إلى عقد الاجتماع الثاني للفريق العامل من أجل مواصلة العمل المتعلق بآلية الدفع، ويفضل أن يسبق ذلك انعقاد الجزء الثاني من الدورة.

٢ - وبناء على طلب المجلس، أعدّ معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا تقريرا يتضمن ثلاثة خيارات يختلف في كل منها رسم الامتياز. وأعدّ الرئيس أيضا مذكرة إحاطة استنادا إلى تقرير معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والمناقشات التي أجراها الفريق العامل في اجتماعه الأول، مراعى طبيعة آلية الدفع، وذلك بوجه خاص بغية ضمان أن يمكن معدل سداد المدفوعات من تحقيق أقصى حد ممكن من العائدات للسلطة وكفالة أن يكون التعدين مجديا من الناحية التجارية، ومراعى العوامل التي قد تستوجب إجراء



استعراضات لآلية الدفع. وتضمنت ولاية الفريق العامل أيضا النظر في الجوانب البيئية فضلا عن وضع النماذج الاقتصادية والتوقيت لموارد أخرى غير العقيدات المتعددة الفلزات.

٣ - وعُقد الاجتماع الثاني للفريق العامل في ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، مباشرة قبل بدء الجزء الثاني من دورة المجلس، في تموز/يوليه، وكان مفتوحا لجميع أصحاب المصلحة^(١). وفي ١١ تموز/يوليه، أقرّ جدول أعمال الاجتماع بدون تعديل.

ثانيا - استعراض الخيارات

٤ - تركّزت المناقشات على الخيارات التالية فيما يخص آلية الدفع وما يرتبط بها من معدلات سداد المدفوعات التي تتفق مع أهداف ومبادئ الاتفاق والاتفاقية:

(أ) آلية دفع تقوم على رسم امتياز قيمى محدد فقط؛

(ب) آلية دفع تقوم على رسم امتياز قيمى من مستويين؛

(ج) آلية دفع مركبة من رسم امتياز قيمى ونظام قائم على الأرباح.

٥ - وأعرب عدّة مشاركين عن تفضيلهم لآلية دفع تقوم على رسم امتياز قيمى فقط، في حين أبدى العديد من المشاركين أيضا مرونة بشأن اختيار النموذج طالما أنه يضمن توفّر عائدات كافية للسلطة. وأعربت بضعة وفود عن رغبتها في عدم استبعاد أي من الخيارات الثلاثة.

٦ - وأبدى المشاركون تأييدا بمستويات متقاربة لآلية الدفع التي تقوم على رسم امتياز قيمى محدد فقط وآلية الدفع التي تقوم على رسم امتياز قيمى من مستويين. ودُكرت خيارات أخرى، مثل النظام القيمى التدريجي الذي يشمل معدلات مختلفة تبعا للتغيرات في أسعار المعادن في السوق. وأعرب عدة مشاركين عن رغبتهم في المضي في استكشاف هذا الخيار، في حين أشار آخرون إلى التعقيد المحتمل الذي قد يفرضه اعتماد نظام من هذا القبيل. وأشار أيضا إلى أنه يجري حاليا إعداد دراسة عن أثر إنتاج المعادن المستخرجة من المنطقة على اقتصادات الدول النامية المنتجة لتلك المعادن من مصادر برية.

٧ - وأحاط الفريق العامل علما أيضا بالمعلومات المقدمة بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ومفادها أن آلية دفع مُقترحة ستُعرض في اجتماعات المجلس.

٨ - وأعرب بعض المندوبين عن رأي مفاده أن معدلي رسم الامتياز المقترحين والبالغين ٢ في المائة للفترة الأولى ثم ٦ في المائة لاحقا (وهما لا يشملان صندوق التعويضات البيئية) منخفضين جدا، في حين أبدت بعض الوفود الأخرى تحفظا في مواقفها حتى مواصلة النظر في النموذج الاقتصادي.

(١) وثائق المعلومات الأساسية للاجتماع، بما في ذلك تقريرى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا المعنونين: "Finacial regimes for polymetallic nodule mining: a comparison of four economic models" (النظم المالية لتعدين العقيدات المتعددة الفلزات: مقارنة بين أربعة نماذج اقتصادية) و "Report to the International Seabed Authority on the development of an economic model and system of payments for the exploitation of polymetallic nodules in the Area" (تقرير مقدّم إلى السلطة الدولية لقاع البحار بشأن وضع نموذج اقتصادى ونظام للدفع خاص بأنشطة استغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة) والمتاحين على الرابط التالي: <https://www.isa.org.jm/document/open-ended-ad-hoc-working-group-council-2019>.

٩ - وأشارت العديد من الجهات المتعاقدة إلى أن العملية التي أُتبعت للتوصّل إلى معدّلات رسوم الامتياز المقترحة، في رأيها، عملية نزيهة وشفافة، وأن هذه المعدّلات هي المعدّلات اللازمة لتشجيع أوائل المستثمرين على بدء التعدين التجاري.

١٠ - وأثارت عدة وفود مسألة مواصلة النظر في الافتراضات الهامة في النموذج، ولا سيما تلك المتعلقة بمعدّلات الضريبة المفروضة على دخل الشركات، وأسعار المعادن، وإمكانية خصم رسم الامتياز والمصروفات الأخرى من مدفوعات الضرائب في الدول المزمّكة.

ثالثا - الاستعراض

١١ - كان هناك اتفاق عام بشأن الحاجة إلى آلية استعراض تحقق التوازن السليم بين إمكانية أن تعدّل السلطة النموذج بعد فترة تنفيذ من جهة وحاجة الجهات المتعاقدة إلى ضمان إمكانية التنبؤ من جهة أخرى. ووجد الفريق أنه من الضروري إجراء مزيد من المناقشات بشأن آلية الاستعراض.

رابعا - الجوانب البيئية للنموذج

١٢ - كان هناك أيضا اتفاق بشأن ضرورة إنشاء صندوق للتعويضات البيئية لتغطية أي مسؤولية بيئية لا تشملها الآليات الأخرى. وأوضح أن الصندوق بحاجة إلى موارد كافية لتغطية الأضرار التي تلحق بالبيئة البحرية والتي لا يغطيها التأمين وضمانات الأداء البيئي. وأثيرت أيضا مسألة ما إذا كان من الأنسب أن تدفع الجهات المتعاقدة مبلغا محددًا عوضًا عن مبلغ يستند إلى قيمة المعادن المستخرجة. وفيما يتعلق بحجم الصندوق، دارت المناقشة بين اقتراح بفرض رسم سنوي نسبته ١ في المائة على ألا تتعدّى القيمة الإجمالية للصندوق ٥٠٠ مليون دولار واقترح بتغيير الرسم البالغ ١ في المائة إلى مبلغ ثابت وخفض القيمة الإجمالية إلى ١٠٠ مليون دولار. وقرّر الفريق العامل معاودة النظر في مسألة المساهمات في الصندوق في مرحلة لاحقة. وقُدّمت أيضا اقتراحات بشأن إمكانية سداد جزء من أموال الصندوق أو كلها للجهات المتعاقدة كحافز للأداء البيئي و/أو نقل جزء من أموال الصندوق إلى السلطة. ولوحظ أيضا أن مشروع المادة ٥٥ من مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/25/C/WP.1) تضمّن أغراضا غير متصلة بالتعويض، قد يكون من الأفضل معالجتها من خلال آلية مختلفة.

خامسا - الموارد المعدنية الأخرى: وضع النماذج الاقتصادية والتوقيت

١٣ - رأى الاجتماع أن التركيز ينبغي أن ينصب في هذه المرحلة على وضع اللمسات الأخيرة على النموذج المالي للعقيدات المتعددة الفلزات وأنه سيكون من الأنسب العودة إلى أنواع الموارد المعدنية الأخرى في مرحلة لاحقة.

سادسا - تقرير الرئيس عن الدورة الخامسة والعشرين للمجلس

١٤ - يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية بأن يقوم المجلس بما يلي:

(أ) الدعوة إلى عقد الاجتماع الثالث للفريق العامل من أجل مواصلة العمل على جملة أمور من بينها آلية الدفع الخاصة بالعقيدات المتعددة الفلزات وبدء العمل بقدر الإمكان على الموارد المعدنية الأخرى؛

(ب) إذا تقرر ذلك، الطلب من الأمانة أن تضع نموذجا جديدا يشمل رسم امتياز قيمى تدريجى للنظر فيه فى اجتماع الفريق العامل المقبل، الذى يُفضل أن يُعقد قبل الدورة المقبلة للمجلس التى ستُعقد فى عام ٢٠٢٠.